

الجابر: الزيارة تنماشى مع رؤية القيادة بتعزيز الشراكات الدولية وخلق فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية

الإمارات وتركيا تبحثان فرص التعاون والاستثمار في مجال الطاقة والصناعة



جانب من الاجتماع



لقطة جماعية من الزيارة

كما ستساعد جهودنا المشتركة في تعزيز مساهمة المنطقة في استكشاف الفضاء على نطاق أوسع لمنفعة البشرية. وبهذه المناسبة أتمنى النجاح للجمهورية التركية في رحلتها الاستكشافية إلى القمر العام المقبل، فهذه الجهود الإقليمية ترفع حجم مساهمة منطقتنا في الجهود الاستكشافية للفضاء.»

«اصنع في الإمارات» و «استثمر في تركيا» وعقد الجانبان خلال هذه الزيارة ورشة عمل مشتركة للجانبين الإماراتي والتركي، بحضور وزيرى الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في البلدين، بالإضافة إلى الوفد الإماراتى، وعدد من المسؤولين الأتراك، تناولت سبل الاستثمار في الإمارات وتركيا، والمزايا التي يقدمها كل بلد للمستثمرين.

وقدم الوفد الإماراتي شرحاً تفصيلياً، حول مزايا الاستثمار الصناعي في الإمارات، من خلال مبادرة «اصنع في الإمارات» والمكنكات التي توفرها دولة الإمارات للمستثمرين، وحلول التمويل، وخيارات الطاقة، والبيئة الحاذبة للصناعات المتطورة، والتشريعات التي تسهل الاستثمارات.

وعرض الوفد الإماراتي أبرز المنتجات والقطاعات الصناعية الاستثمارية في المرحلة الأولى، والتي شملت أكثر من 300 منتج بقيمة 110 مليار درهم في 11 قطاعا، بما فيها قطاعات المعادن، والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية، واليلاستيك، والآلات والمعدات، والصناعات الدفاعية، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا والمعدات الطبية، والاتصالات، والتكنولوجيا الزراعية.

كما قدم الجانب التركي شرحاً تفصيلياً حول فرص ومزايا الاستثمار في تركيا من خلال مبادرة «استثمر في تركيا» حيث تم تقديم عرض حول الفرص والمزايا التي توفرها تركيا للمستثمرين في كافة القطاعات، وخطط تركيا لجذب المزيد من الاستثمارات، في قطاع الصناعة، وغيرها من قطاعات اقتصادية.

مذكرة تفاهم

وعلى هامش الزيارة تم توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الإمارات للفضاء، ووكالة الفضاء التركية، لتعزيز التعاون في المجالات العلمية، وتبادل الخبرات في المجال الفضائي، وصناعاته المختلفة.

وفد الإمارات

وضم الوفد الإماراتي، كلا من عمر السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومنصور الملا الرئيس التنفيذي لشركة «إيدج»، وسالم بطي القبيسي مدير عام وكالة الإمارات للفضاء، و محمد جميل الرمحي الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، و محمد سيف العرابياني – الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك الدولية، وسامية بوعزة، الرئيس التنفيذي لشركة ملتي بلاي، وعبدالله الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع التنمية الصناعية في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومحمد سعيد النيادي، القائم بأعمال سفارة الدولة لدى تركيا، و منصور المنصورى الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة جي 42.

بهدف تعزيز علاقات التعاون وتبادل الخبرات كجزء من خطتها للتوسع في المنطقة

«دلسكو» تستحوذ على شركة

«باريسيم تالنت»

وتلتزم بالحفاظ على إرث الشركة وآفاقها المستقبلية..

وتتملك شركة دلسكو سجلاً حافلاً بالإنجازات خلال مسيرتها منذ العام 1935، أسهمت خلالها في إعمار بلدان المنطقة، وبانت اسمها مرادفاً لحلول القوى العاملة الرائدة. ومن المرتقب أن يسهم الجمع بين العلامة التجارية البارزة لشركة باريسيم تالنت وخبرتها في مجال استقطاب المواهب مع عروض شركة دلسكو من الوظائف الدائمة والمؤقتة في تسريع عجلة النمو في هذا القطاع في كل من الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، وكجزء من اتفاقية الشراكة، ستحتول شركة باريسيم تالنت إلى جزء من مجموعة شركة دلسكو، وستتيح لها مكانتها الرائدة في السوق في حلول الموارد البشرية تقديم أفضل الخدمات في مجال عقود الوظائف الخارجية والدائمة، وتقييم الكوادر وحلول عملية التوظيف والتعيين الدائم والتقييم وتوفير الوظائف التعاقدية.



شركة دلسكو

مدير عمليات التعهيد لخارجية، شركة باريسيم: «تتميز دلسكو بتراث عريق ورؤية ملهمة، ويسعدنا العمل معهم. لقد بحثنا عن جهة تستحوذ على باريسيم على أن تحرك تماماً القيمة التي تقدمها باريسيم لعملائها،

المنطقة، ونعتقد أن دمج الخبرات والثقافات المختلفة والالتزام لدى كل من الطرفين سيسهم في إحداث تحول نوعي في سبيل تحديث احتياجات العملاء على نحو أفضل.» ومن جانبه قال تيم تايلور،

ندعور جال الأعمال والشركات والمؤسسات للاستفادة من الإمكانيات والفرص

النوعية والمناخ الاستثماري في البلدين

الزيودي: العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً مهماً على الصعيد التجاري والاستثماري

الاتفاقيات تترجم توجيهات القيادة الرشيدة للدولة بتعزيز الشراكات الإستراتيجية مع العالم

سارة الأميري: نستهدف تعزيز برامج تبادل المعرفة وبناء القدرات البحثية الوطنية ودعم تطوير وتبني التكنولوجيا في الصناعة

مستوى أشمل..

وأشار إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وتركيا، متجذرة، حيث بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين نحو 50.4 مليار درهم، خلال عام 2021 محققاً نمواً قدره 54% مقارنة مع 2020، وارتفاعاً بنسبة 86% مقارنة مع عام 2019، فيما تحظى تركيا بأكثر من 3% من حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، وتأتي في المرتبة السابعة لأكبر شركاتها التجاريين. كما بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في تركيا أكثر من 18.3 مليار درهم بنهاية عام 2020، بينما بلغت قيمة الاستثمارات التركية في الإمارات 1.1 مليار درهم بنهاية عام 2019، كما أن إعلان الإمارات عن صندوق استثماري بقيمة 10 مليارات دولار، للاستثمار في تركيا، وتوقيع 72 اتفاقية ثنائية، يعد دليلاً على التسارع الإيجابي في هذه العلاقات، وهو تسارع سوف تلمس تأثيراته الإيجابية على مختلف المستويات..

نقلة نوعية

من جانبها أكدت سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة: «أن العلاقات الإماراتية التركية تشهد تطوراً نوعياً في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، بفضل الإرادة المشتركة لقيادتي الدولتين، كما تشهد نقلة على مستوى تعزيز مشاريع ذات جدوى في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والفضاء وعدد من القطاعات الحيوية الأخرى.»

وأضافت «باتي توقيع مذكرة التفاهم بين وكالة الإمارات للفضاء ووكالة الفضاء التركية، في صميم جهود الإمارات لبناء جسور التعاون من أجل استكشاف الفضاء، حيث تتضمن الاتفاقية، التعاون في مجال أبحاث وتكنولوجيا الفضاء، وأجراء دراسات مشتركة حول الرحلات دون المدارية وأنظمة الأقمار الصناعية. مؤكدة، أن دولة الإمارات تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي لتحقيق تطلعاتها الفضائية التي تعزز أثر ونتائج القطاع العلمي من خلال برامج تبادل المعرفة وبناء القدرات البحثية الوطنية، ودعم تطوير وتبني التكنولوجيا في الصناعة.»

وتابعت: كلنا نقه بأن مثل هذه الشراكات ستحفز النمو الصناعي والتقني والاقتصادي في الدولتين الصديقتين،

في دولة الامارات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الصناعية في مجال البتروكيماويات والمعادن والأدوية والأغذية والمعدات الكهربائية والطبية والزراعة والطاقة النظيفة والصناعات الدفاعية والفضائية، وخاصة من خلال المنتجات التي تم طرحها للاستثمار محلياً في «منتدى اصنع في الامارات» مؤخرًا، لأكثر من 300 منتج بقيمة 110 مليار درهم في 11 قطاعاً صناعياً حيوياً.

وأضاف «تعد الإمارات من الدول الرائدة في مجال الطاقة، التقليدية والنظيفة، والبتروكيماويات والمعادن والصناعات الدفاعية والأدوية والأغذية. ويعكس التعاون مع الجانب التركي في قطاع الطاقة والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة أهمية مباشرة لتنمية الاستثمارات المشتركة ومضاعفتها خلال الفترة المقبلة، وتتطلع المؤسسات الإماراتية للاستثمار في تركيا في مجالات تطوير الطاقة والغاز والطاقة المتجددة والبيئة التحتية والزراعة والأغذية والأدوية والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والمصرفية والاتصالات الرقمية.»

تعزيز التجارة البيئية

من جهته، قال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، «أن النمو الذي تشهده العلاقات الإماراتية التركية يترجم توجيهات القيادة الرشيدة للدولة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الإطار تحديداً، يأتي توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة مع عدد من الدول الصديقة لتعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وتوسيع آفاق الاستثمار معها.

ولفت إلى العمل على مفاوضات توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تركيا بما ستحمله من فرص نوعية لتعزيز التجارة البيئية وحركة الاستثمارات بين البلدين أسوة باتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول مع دول أخرى، مبيناً أن الزيارة تسرع ونيرة الاستثمارات المشتركة مع الجانب التركي، في ظل ما تشهده العلاقات الإماراتية التركية من زخم ونمو مستمرين وما تسجله في شراكة بناءة تحقق المصالح المشتركة، وتعزيز التنسيق، وتضاعف حجم التجارة غير النفطية بين البلدين، وتحفز الاستثمارات المتبادلة، وترتقي بالعلاقات الاقتصادية إلى

اختتم وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، زيارة إلى تركيا، حيث ضم الوفد الدكتور ثاني الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وسارة الأميري، وزير دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، وعدد من ممثلي الجهات الحكومية، والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الإماراتية التي تمثل عدد من القطاعات الحيوية وذات الأولوية.

وتأتي هذه الزيارة استكمالاً لجهود البلدين في تعزيز التعاون والشراكة، وخلق مسارات جديدة وحيوية للتعاون والاستثمار خصوصاً في قطاع الطاقة والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، مع ما تتمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية تركيا، من قوى اقتصادية وصناعية، في المنطقة والعالم.

وتضمنت الزيارة عدة لقاءات مع وزير الصناعة والتكنولوجيا، وعدد من كبار المسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص ورجال الأعمال في المجال الصناعي والتجاري، وخاصة في مجال تطوير موارد الطاقة التقليدية والمتجددة والبنية التحتية والزراعة والأغذية والأدوية والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والمصرفية والاتصالات الرقمية، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين وكالتي الفضاء الإماراتية والتركية.

حيث اجتمع الدكتور سلطان بن أحمد الجابر والوفد المشارك، مع مصطفى ورائك، وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي، لبحث تعزيز التعاون والاستثمار بين البلدين، ونقل خلال هذا اللقاء تحيات القيادة الرشيدة وحكومة وشعب دولة الإمارات إلى الحكومة التركية، والشعب التركي الصديق، وأكد على أن القيادة في دولة الإمارات.

تولي اهتماما كبيرا للعلاقات مع تركيا.

وأكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، خلال المباحثات أن العلاقات الإماراتية التركية مثمرة وتشهد تطوراً كبيراً في كافة المجالات لتحقيق المصالح المشتركة، وذلك تنماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة وبناء وتوثيق الشراكات الدولية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والارتقاء بها إلى اتفاق إستراتيجية أوسع، وهو ما أكدته زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، إلى تركيا نهاية عام 2021، وزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى دولة الإمارات في فبراير الماضي، والتي نتج عنها توقيع اتفاقيات بقيمة مليارات الدولارات للاستثمار في تركيا، إضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتعزيز التعاون في مختلف المجالات التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.»

وقال «تنماشياً مع الأنطلاقة التنموية الجديدة في دولة الإمارات من خلال «مشاريع الخمسين» والتي تشمل العديد من المشاريع الإستراتيجية الوطنية، تشجع جميع رجال الأعمال والشركات والمؤسسات من كلا البلدين على الاستفادة من الإمكانيات النوعية لهذه الشراكة والفرص المتاحة والمزايا التنافسية في البلدين، من أجل تنمية العلاقات في مختلف المجالات بما فيها قطاعات الطاقة والصناعة والتجارة بما يعكس إيجابياً على مستهدفات النمو الاقتصادي المستدام.»

ودعا الشركات التركية للاستثمار في القطاع الصناعي

«موتيف بارترنز» تجمع تمويلاً

بـ2.5مليار دولار

التزامها تجاه الصندوق. وانضمت

مجموعة كبيرة من المستثمرين الجدد إلى المستثمرين الحاليين القادمين من الصندوق الافتتاحي.

وعلق روب هيفارت، المؤسس والشريك الإداري بشركة «موتيف بارترنز» قائلاً: «نحن ممتنون للدعم الذي يقدمه مستثمرونا الحاليون ويسعدنا أن نرحب بعدد من الشركاء الجدد في عائلة «موتيف» ونعرب شكرنا لكم على ثقتكم الثمينة. وسنواصل التركيز على الجمع بين شركات رأس المال التحولي وفرق الإدارة عالمية المستوى.»

وخلال فترة جمع التمويل، واصلت «موتيف» الاستثمار في نهجها المتكامل، وبناء فريق «موتيف» ليشمل أكثر من 180 مستثمراً ومشغلاً ومبتكراً. ومن جانبه، علق بوب براون، الشريك المؤسس ورئيس علاقات المستثمرين قائلاً: «نثمن عالياً دعم هذه المجموعة المرموقة والمتنوعة من المستثمرين، ونتحمل المسؤولية التي منحتها لنا مستثمرينا بجدية. ونواصل الاستثمار في قدراتنا التشغيلية المتميزة التي تمكننا من تحديد الفرص الاستثمارية الجذابة ومساعدة شركات حافظتنا في المرحلة التالية من نموها.»

أعلنت «موتيف بارترنز» «موتيف» وهي شركة أسهم خاصة متخصصة رائدة تركز على التكنولوجيا المالية، عن الإغلاق النهائي الناجح لصندوقها الرئيسي الثاني، «موتيف كابيتال فاند 2»، («الصندوق»)، بإجمالي التزامات رأسمالية بقيمة 2,54 مليار دولار أمريكي للصندوق وأدوات الاستثمار المشترك التابعة له.

ويبيع الصندوق استراتيجيات الاستثمار ذاتها التي اتبعها الصندوق الافتتاحي الرائد لشركة «موتيف بارترنز». ويركز الصندوق على استثمارات النمو والاستحواذ على شركات البرمجيات والاستثمار وخدمات المعلومات في أمريكا الشمالية وأوروبا. وأبرم الصندوق شركات مع عشر شركات هي: «إنفست كلاود» و«إنشوريفاي» و«وليشاير» و«تروميد» و«موتيف كابيتال كورب 2» و«سي إيه آي إس» و«إف إن زد» و«فورج جلوبال» و«بيتا إن إكس تي» و«باكبايس».

وأبدت مجموعة متنوعة جغرافياً من المستثمرين، بما في ذلك مؤسسات المعاشات التقاعدية العامة والخاصة وصناديق الثروة السيادية والمؤسسات والمؤسسات المالية وشركات إدارة الصناديق المؤسسية والمكاتب العائلية والأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة،